المتاخمة للحدود مع ايران. وفي حين يعتبر العراق المركز الروحي للشيعة، تعتبر ايران هي مركز الثقل الرئيس للشيعة في العالم، وهذا العامل الهام يشكل اضافة الى امكانات التدخل الايراني في شؤون العراق الداخلية.

ولقد مرت العلاقات الايرانية ـ العراقية بعدد من المراحل اختلف فيها نمط التفاعلات العراقية مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي من مرحلة الى اخرى. وقد غلب الطابع التعاوني على هذه العلاقات طوال الخمسينات وحتى قيام الثورة في العراق العام ١٩٥٨، ويرجع ذلك الى انخراط كل من العراق وايران في اطار الاستراتيجية الغربية المناهضة للشيوعية في الشرق الاوسط، فلم تكن هناك مصلحة غربية في تعميق الخلافات والتناقضات بين حليفتيها. لكن هذه الفترة لم تشهد دوراً عراقياً نشطاً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بسبب ارتباطاتها مع الغرب وتصادمها مع زعامة مصر الناصرية التي تولت مسؤولية العمل القومي.

وعندما بدأ العراق يتفاعل مع التيار القومي، بكل ما يرتبه هذا التفاعل من مسؤوليات تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بدأ تنشيط التوتر على الحدود العراقية ـ الايرانية، وقدمت ايران دعماً متزايداً الى الثوار الاكراد، كما حثت اطرافاً أخرى كثيرة، في مقدمها الولايات المتحدة الاميركية، على تقديم مثل هذا الدعم[٥٢]. وقد ادى هذا الى تحجيم الدور العراقي الفعلي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولم يمكنه من تقديم دعم يذكر في المواجهة مع اسرائيل، فلم يشارك بتقديم اي دعم عسكري للجبهة الشرقية في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية العام ١٩٦٧.

واذا كان العراق تمكن من تدعيم الجبهة الشرقية، عسكرياً، في حرب العام ١٩٧٣، الا ان هذا الدعم كان محدوداً، فضلاً عن انه جاء متأخراً بعض الشيء. ويلاحظ ان هذا الدعم لم يكن ممكنا الا بعد ان وافقت ايران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، والتي كانت قطعت العام ١٩٧١. وكانت صحيفة «الثورة» الرسمية في بغداد ذكرت، في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٧٣، «ان العراق لن يرسل قوات الى الجبهة الشرقية... لاسباب داخلية وخارجية، وهي وجود جيوب رجعية ومشبوهة تتآمر ضد ثورة العراق، ووجود حشود ايرانية على الحدود»[٥٣]. لكن لم يلبث ان عاد التوتر الى الحدود العراقية ـ الايرانية منذ شباط (فبراير) ١٩٧٤[٥٤]، ولم يهدأ هذا التوتر الا بعد توقيع اتفاقية ١٩٧٥ بين البلدين.

وقد ادت التسوية مع ايران الى تحرير الارادة العراقية من قيود كانت تشكل عائقاً تجاه تطلعاتها القومية. ودخل العراق مرحلة جديدة حاول فيها قيادة النظام العربي، وخصوصاً بعد توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد، وبدأ يطور موقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بما يتلاءم مع هذا الدور الجديد، وذلك على النحو الذي اشرنا اليه.

ولا يعني هذا ان ايران الشاه، والتي كانت تكدس السلاح في ذلك الوقت على نحو لم يسبق له مثيل، قد سلمت للعراق بدوره الجديد، وانما الارجح ان تكون ايران قد رغبت، من خلال التسوية مع العراق، والتي حصلت من خلالها على مزايا لم تكن تتمتع بها طوال الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٧٥، تهيئة الاوضاع لتقسيم جديد لمناطق النفوذ الاقليمي في الشرق الاوسط. ويقوم هذا التقسيم على ان تصبح ايران سيدة الخليج مقابل السماح للعراق بان يتطلع نحو الشرق العربي، منطقة نفوذه التقليدي. غير ان الشاه ما لبث ان القى بكل ثقله وراء مبادرة السادات، وبدأت الدول العربية، وفي مقدمها منظمة التحرير الفلسطينية، تشعر بمخاوف كبيرة من تأييد الشاه غير المشروط لمبادرة السادات، وابدت قلقها من امكان قيام محور قوي بين اسرائيل وايران ومصر لاخضاع الدول العربية الاخرى وجرّها الى التسوية وفق منطق الرئيس السادات.